



قائمة الدخل للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م الف جنيه سوداني	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م الف جنيه سوداني
الدخل		
دخل البيوع المؤجلة (٦٦)	٦٠,٤٤٨,٧٠	١٠٠,٧٠٢,٢٢٢
دخل الاستثمارات (٧٧)	٢,٤٤٤,٤١٠	٨,٥٦٣,١٩٢
إجمالي الدخل من التمويل والاستثمار (٧٧/٦٦)	٨,٤٤٣,٢٢٠	١٨,٧٦٥,٤١٤
بطرح: عائدات أصحاب حسابات الاستثمار المملوكة	(١,٥٦٢,٣١٦)	(٢,٢١٢,٣٨٨)
صافي الدخل من البيوع المؤجلة والاستثمارات	٦,٨٨٠,٩٠٤	١٥,٥٥٣,٠٢٦
إيرادات الخدمات المصرفية (١٨)	٤,٣٩٨,٢٤٨	١٠,٩٢٠,١٨٨
عائدات عملات أجنبية (١٩)	٤,٥٢٩,٢٠٧	١٠,٧٨٦,١٨٣
دخل البنك من استثماراته الذاتية (٢٠)	٩٦٤,٤٢٨	١,٤٦٦,٢٢٢
(خصائر)/ مكاسب تقييم عملات أجنبية (٢١)	(٢٢,٨٢٣,٤٠٣)	(١٢٥,٦٦٧,٦٢٨)
إيرادات أخرى (٢٢)	٥١٦,٠٨٤	٥٠٠,٠٠٠
إجمالي إيرادات البنك	٤,٠١٣,٨٣٤	(١٢٣,٤٩,٩٣٣)
المصرفيات		
تكلفة العنصر البشري (٢٣)	١١٠,٢٧,٧٧٧	٨٤,٠٧,٧٤٦
المصرفيات العمومية والآبارية (٢٤)	٣,٨٥٣,٩١٥	٥,٦٦٥,٥٢٨
إهلاك وإهلاك الموجودات (٢٥)	١٥٢,٢٨٠	١٧٤,٦٥٠
مخصصات مخاطر التمويل والاستثمار (٢٦)	٣,٢٢٤,٩٢٨	١,٧٥٨,٢٨٧
إطفاء مخصص خسائر الحرب (٢٧)	١,٣١١,١٣٣	١٢٠,٢٧,٣٧٩
إجمالي المصرفيات	١٩,٤٣٠,٥٢٣	١١٤,٣٨٠,٥٢٨
صافي الدخل قبل الزكاة والضرائب	٢,٠٨٣,٢١١	١٣٥,٠٦٣,٤١٤
زكاة العام (٢٨)	(٤٧,٣١٧)	(٤٨,٠٠٠)
ضريبة أرباح العام (٢٩)	-	(٣,٠٣٠,١٧٤)
صافي الدخل بعد الزكاة والضرائب	٢,٠٣٥,٨٩٤	١٣١,٩٦٥,٢٤٠
العائد على السهم	٦,٤٨١	٢٦,٣٩٠

أمين فاضل الطيب شيخة المدير العام
يوسف محمد كرايتم عضو مجلس الإدارة
محمد عبد القادر محمد نور يعقوب عضو مجلس الإدارة

قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م الف جنيه سوداني	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م الف جنيه سوداني
الموجودات		
البنك وما في حكمه والاحتياطي الفدي لدى بنك السودان المركزي (٥)	٣,٣٥٨,١١٦	٦٧٧,١٣١,٨٥٨
حسابات استثمارية لدى بنوك ومؤسسات مالية (٦)	٨٧,٤١٠,٤٠٥	١٧٩,٣٣٠,٥١٦
ذمم البيوع المؤجلة (٧)	١,٨٣٣,٣٧٠	١٧,٣١٦,٦١١
تداولات أخرى (٨)	٦,٧٢٢,٩٤٦	١٠,٧٧٩,٧٣٠
استثمارات بالعملة العادلة من خلال قائمة الدخل (٩)	٨٦,٣٧٠	٨٦,٣٧٠
استثمارات بالبنك المملوكة المستفيدة (١٠)	٥,٦١٩,٢٧٨	٥,٦١٩,٢٧٨
استثمارات بالعملة العادلة من خلال حقوق الملكية (١١)	١١,٢٥٠,١٤٤	٢٢,٥٦٣,٠٠٠
مضاربات (١٢)	٥,٨٣٠,٩٦٠	١٥,٧٤٧,٥١٧
مشاركات (١٣)	٢,١٢٤,٢٧٧	٢,١٢٤,٢٧٧
أصول عقارية متاحة للبيع (١٤)	١١٩,٦٦١	١١٩,٦٦١
مساهمات في شركات تابعة (١٥)	٥٤٠,٥٤٠	٥٤٠,٥٤٠
موجودات أخرى (١٦)	٢٠,٤٧١,٠٠٠	١٣,٤٤٤,٠٠٠
صافي الموجودات الثابتة (١٧)	٢,٥٣٣,٢٣٣	٢,٨٣٧,٩٤٤
صافي الموجودات غير الملموسة (١٨)	٩,٦٦٧	٩,٦٦٧
إجمالي الموجودات	٥٥٤,٦٦٥,٩٥٧	١,٠٣١,٧٥٨,٥٢١
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المملوكة وحقوق الملكية		
المطلوبات		
الخصائص الجارية والإحراز (١٩)	٢٥٤,٢١٥,٦٧٧	٤٢٩,٤٢١,٩١٥
مطلوبات أخرى (٢٠)	١,٥٤٤,٥٢٢	١,٣٥١,١٣٥
مخصصات (٢١)	٣,٦٠٠,٨٦٦	٧,١٠٠,٠٠٠
إجمالي المطلوبات	٦٦٣,٣٦١,٠٦٥	٦١٧,٦٥٠,٠٩٠
حسابات الاستثمار المملوكة		
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المملوكة	١٢٨,٣١١,٤٧٧	٢٢,٦٦١,٦٧٧
حقوق الملكية		
رأس المال المدفوع (٢٢)	٤٩١,٦٤١,٠٠٠	٨٣١,٩١٨,٥٨٨
الإحتياطيات (٢٣)	٣,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
الإحتياطيات الأرباح المضافة (٢٤)	٥٧,٣٩١,٦٨٤	١٩١,٦١٣,٣٢٢
إجمالي حقوق الملكية	٦٦٨,٠٣٢,٦٨٤	١,٠٣٨,٥٣١,٩١٠
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المملوكة وحقوق الملكية	٥٥٤,٦٦٥,٩٥٧	١,٠٣١,٧٥٨,٥٢١
الخصائص النظامية (٢٥)	٦,٣٨٤,٤٢٩	٦,١٨١,٤٢٩

أمين فاضل الطيب شيخة المدير العام
يوسف محمد كرايتم عضو مجلس الإدارة
محمد عبد القادر محمد نور يعقوب عضو مجلس الإدارة

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

بنك فيصل الإسلامي Faisal Islamic Bank	بنك فيصل الإسلامي Faisal Islamic Bank
<p>إدارة الرقابة الشرعية Sharia Supervision Department</p> <p>الإصاح التي قامت بها الهيئة خلال العام 2024م:-</p> <p>عقدت الهيئة (18) ثمانية عشر اجتماعاً خلال الفترة من أول شهر يناير وحتى نهاية شهر ديسمبر 2024م كانت كلها عن طريق وسائل الاتصال الحديثة أصدرت فيها عدداً من القرارات في المسائل التي أحالها إليها المسؤولون في البنك.</p> <p>تمت مراجعة كبرى الفتاوى التي تم توجيهها وحيثما لزم نشرها في موقع البنك على شبكة الانترنت، تم مراجعة ملخصات الفتاوى وأجزاء من الفتاوى التي تم توجيهها بالبنك خلال العام 2024م.</p> <p>تمت مراجعة المعاملات المصرفية التي تم تنفيذها بالبنك خلال العام 2024م.</p> <p>نظرت الهيئة في الموضوعات التي وردت إليها من بعض إدارات البنك وأصدرت فيها الفتاوى والتوجيهات اللازمة.</p> <p>ختمت الهيئة اجتماعاً بتاريخ 2024/07/10م نظمت فيه على تقرير المراجع الخارجي وقائمة المركز المالي، وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية للعام 2024م، ولم نجد فيها ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.</p> <p>استقلالية الهيئة:-</p> <p>تؤكد الهيئة على أنها أتت بمسؤولياتها ومهامها وقامت بجمع الإصاح باستقلالية تامة، وقد وفرت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية كل التسهيلات اللازمة للإطلاع على كل المستندات والوثائق والبيانات وشققات التعديلات والممتلكات الشرعية.</p> <p>أدى الهيئة بخصوص التزام البنك بالشريعة الإسلامية:-</p> <p>بناءً على ما حصلنا عليه من معلومات وإيضاحات لتلك من مدى التزام البنك بالشريعة الإسلامية، وتلك وفقاً لما تمناه به من أعمال مراجعة لفتاوى لغير الأثر:-</p> <ol style="list-style-type: none"> 1- ختمت الهيئة على أن كل البيانات والبيانات والمعلومات والإيضاحات تطهر مسورة مسافة ورعاية على أن جميع أعمال البنك خلال السنة المالية المنتهية في 2024/12/31م متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتمت معالجة جميع المخالفات والمخالفات الشرعية. 2- إن حساب الزكاة تم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وفقاً لمطور بيان الزكاة الخاص بؤاكة البنوك والمؤسسات المالية. <p>تشكر الهيئة المسؤولين في البنك على تعاونهم معها في إنجاز مهامها، وتحمدهم الله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله العظيم، وتسلمه أن يثبت القاعين به على الحق ويوفهم السير على طريق التقدم والنجاح إنه سميع عليم.</p> <p>1. الأستاذ الدكتور / خليفة بكر الزروق 2. الأستاذ الدكتور / محمد الفتح حامد 3. الدكتور / زيد الرحمن الصديق دفع الله 4. الدكتور / أحمد محمد عبد المجيد 5. الأستاذ / علي عبد الباق محمد الحاج</p> <p>رئيس هيئة الرقابة الشرعية عضو هيئة الرقابة الشرعية (بعضه هم) عضو هيئة الرقابة الشرعية عضو هيئة الرقابة الشرعية عضو هيئة الرقابة الشرعية</p> <p>بنك فيصل الإسلامي السوداني - مركز الفتوى الدولي الخرطوم ص.ب 1043 ت. 011 332 156 249 - 011 332 777 249 www.fisbank.com</p>	<p>إدارة الرقابة الشرعية Sharia Supervision Department</p> <p>بسم الله الرحمن الرحيم</p> <p>التاريخ: 25 ديسمبر 2024م الرقم: 2025/07/20</p> <p>تقرير هيئة الرقابة الشرعية للجمعية العمومية للمساهمين في بنك فيصل الإسلامي السوداني عن الفترة من أول شهر يناير 2024م إلى نهاية شهر ديسمبر 2024م الموافق العشرين من شهر جمادى الآخرة 1445هـ والتي الأول من شهر رجب 1446هـ.</p> <p>الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه وسلمين، وعلا بما جاء في المادة (73 5) من النظام الأساسي لبنك فيصل الإسلامي السوداني، وعلا بما يعبر الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (1) الخاص بهيئات الرقابة الشرعية الصادر من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (إيواف) تقدم هيئة الرقابة الشرعية إلى الجمعية العمومية للمساهمين التقرير التالي:-</p> <p>مسئولية الهيئة:-</p> <p>إن مسؤولية الهيئة وفقاً لأحكامها التنظيمية ومتطلبات الرقابة الشرعية تتمثل في مراقبة الشرعية على جميع الأصل والأصناف والعمود والمنتجات والخدمات التي يقدمها البنك وكذلك جميع مستندات البنك والمعايير المحاسبية والقوائم المالية وتوزيع الأرباح وتحميل المخاطر وجمع المصروفات بين المساهمين والخصاب والودائع الاستثمارية، وإصدار الفتاوى والقرارات والضوابط الشرعية الخاصة بها، ووضع الضوابط الشرعية اللازمة لأعمال البنك لضمان التزامه بالشريعة الإسلامية وفقاً للفتاوى والقواعد والقرارات الصادرة من قبل الهيئة وكذلك من قبل الهيئة العليا للرقابة الشرعية ببنك السودان.</p> <p>أما مسؤولية التزام البنك بالشريعة الإسلامية وفقاً للفتاوى والقرارات وراء الهيئة والهيئة العليا للرقابة الشرعية ببنك السودان فتقع على الإدارة التنفيذية بالبنك.</p> <p>الأسس التي اعتمدت عليها الهيئة في أداء مهامها:-</p> <p>اعتمدت هيئة الرقابة الشرعية في أبحاثها للمهام الموكلة إليها من القيام بالمراقبة والمراجعة وإصدار الفتاوى والتوجيهات والقرارات على كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والمعايير الشرعية الصادرة من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (إيواف) والموافق عليها من قبل الهيئة العليا للرقابة الشرعية ببنك السودان، معياراً للحد الأدنى للمتطلبات الشرعية، والتزامت بها في كل ما كتبت به أو تعتمد أو توافق عليه أو توصي به في كل ما يتعلق بأعمال البنك خلال السنة المالية المنتهية في 2024/12/31م.</p>

تقرير المراجعين

تقرير المراجعين

تقرير المراجعين

بنك فيصل الإسلامي Faisal Islamic Bank	بنك فيصل الإسلامي Faisal Islamic Bank	بنك فيصل الإسلامي Faisal Islamic Bank
<p>Mohamed Azrag & Cos محاسبين ومراجعين قانونيين ومستشارين إداريين ومقيمين</p> <p>محمد أزرق وشركاه</p> <p>2. القضايا القانونية المرفوعة ضد البنك أو التي رفعها البنك ضد أطراف أخرى في ظل الحرب تمثل القضايا القانونية المرفوعة ضد البنك أو القضايا التي رفعها البنك ضد أطراف أخرى إحدى المسائل الجوهرية التي ربما تستوجب عمل مخصصات.</p> <p>وفق الفئات الإدارية وتقرير مدير الإدارة القانونية بالبنك توجد مجموعة من قضايا مرفوعة من البنك ضد الغير وقضايا أخرى مرفوعة ضد البنك منها قضايا المسؤولين من البنك صل ليل مخصص بالغ 1,038,418 الف جنيه سوداني.</p> <p>3. الأبحاث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية في 31 ديسمبر 2024.</p> <p>بعد نهاية العام 2024 وحتى تاريخ اليوم 3 مايو 2025 (تاريخ تقرير المراجعة) وقعت بعض الأبحاث الجوهرية مثل: حرب السموات والطاع الثور الكوري التي ربما تؤثر سلباً على أداء بنك ويجلبا تم مسؤولية إدارة البنك</p> <p>إن مسؤولية إعداد وعرض هذه القوائم المالية بصورة علنية وفق ما تنص عليه معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ومعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) تقع على عاتق إدارة بنك فيصل الإسلامي السوداني بما في ذلك تصميم وتطبيق نظام الرقابة الداخلية بالبنك والمحافظة عليه فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة علنية وفقاً لما أعطاه هامة نسيباً ناتجة عن تجاوز أو خطأ متعمد واختيار السياسات المحاسبية المتلائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية المتعلقة في ظل هذه الظروف.</p> <p>مسؤولية المراجع القانوني:</p> <p>إن هدفنا كمراجعين يتمثل في الحصول على تأكيدات معقولة من أن القوائم المالية خالية وبصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن أخطاء أو عن خطأ وإصدار تقرير المراجعة الذي يتمثل رأياً إن التأكيدات المعقولة هي مستوى عظيم من التأكيدات وأن عملية المراجعة قد تمت وفقاً لمعايير المراجعة الدولية إلا أنها لا تضمن بأن المراجعة سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده وقد نشأ الأخطاء عن الأخطاء أو عن الخطأ ونعتبر هامة نسيباً بشكل فردي أو جماعي إذا كان من المتوقع تأثرها بشكل معقول على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين بناءً على تلك القوائم المالية كجزء من عملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية فبقينا نعرض التقرير المهني مستخدمين في ذلك الشك المهني طوال فترة المراجعة. كما نقوم بما يلي:-</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الهامة نسيباً في القوائم المالية سواء بسبب التمييز أو الغش أو الأخطاء وفي الإطار العام الذي نمت عليه معايير المراجعة الدولية وفق المنهجية التي يتبعها البنك في عمليات تقييم المخاطر ومن ثم تصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة المناسبة لتلك المخاطر والاعتماد على أدلة رقابية كافية وملائمة للتحقق من صحتها وإثباتها بما يحد من المخاطر إلى حد مقبول. • تقييم نظام الرقابة الداخلية المتصل بالنظام المحاسبي والقوائم المالية وذلك بتحديد منجز المراجعة وتصميم إجراءاتها بما يتلائم وظروف البنك وليس بهدف إبداء رأي حول فعالية نظم الرقابة الداخلية. • تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والمبادئ والقواعد المحاسبية المستخدمة وتقديرات الإدارة الجوهرية إلى جانب العرض الكلي في القوائم المالية. 	<p>Mohamed Azrag & Cos محاسبين ومراجعين قانونيين ومستشارين إداريين ومقيمين</p> <p>محمد أزرق وشركاه</p> <p>2. القضايا القانونية المرفوعة ضد البنك أو التي رفعها البنك ضد أطراف أخرى في ظل الحرب تمثل القضايا القانونية المرفوعة ضد البنك أو القضايا التي رفعها البنك ضد أطراف أخرى إحدى المسائل الجوهرية التي ربما تستوجب عمل مخصصات.</p> <p>وفق الفئات الإدارية وتقرير مدير الإدارة القانونية بالبنك توجد مجموعة من قضايا مرفوعة من البنك ضد الغير وقضايا أخرى مرفوعة ضد البنك منها قضايا المسؤولين من البنك صل ليل مخصص بالغ 1,038,418 الف جنيه سوداني.</p> <p>3. الأبحاث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية في 31 ديسمبر 2024.</p> <p>بعد نهاية العام 2024 وحتى تاريخ اليوم 3 مايو 2025 (تاريخ تقرير المراجعة) وقعت بعض الأبحاث الجوهرية مثل: حرب السموات والطاع الثور الكوري التي ربما تؤثر سلباً على أداء بنك ويجلبا تم مسؤولية إدارة البنك</p> <p>إن مسؤولية إعداد وعرض هذه القوائم المالية بصورة علنية وفق ما تنص عليه معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ومعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) تقع على عاتق إدارة بنك فيصل الإسلامي السوداني بما في ذلك تصميم وتطبيق نظام الرقابة الداخلية بالبنك والمحافظة عليه فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة علنية وفقاً لما أعطاه هامة نسيباً ناتجة عن تجاوز أو خطأ متعمد واختيار السياسات المحاسبية المتلائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية المتعلقة في ظل هذه الظروف.</p> <p>مسؤولية المراجع القانوني:</p> <p>إن هدفنا كمراجعين يتمثل في الحصول على تأكيدات معقولة من أن القوائم المالية خالية وبصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن أخطاء أو عن خطأ وإصدار تقرير المراجعة الذي يتمثل رأياً إن التأكيدات المعقولة هي مستوى عظيم من التأكيدات وأن عملية المراجعة قد تمت وفقاً لمعايير المراجعة الدولية إلا أنها لا تضمن بأن المراجعة سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده وقد نشأ الأخطاء عن الأخطاء أو عن الخطأ ونعتبر هامة نسيباً بشكل فردي أو جماعي إذا كان من المتوقع تأثرها بشكل معقول على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين بناءً على تلك القوائم المالية كجزء من عملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية فبقينا نعرض التقرير المهني مستخدمين في ذلك الشك المهني طوال فترة المراجعة. كما نقوم بما يلي:-</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الهامة نسيباً في القوائم المالية سواء بسبب التمييز أو الغش أو الأخطاء وفي الإطار العام الذي نمت عليه معايير المراجعة الدولية وفق المنهجية التي يتبعها البنك في عمليات تقييم المخاطر ومن ثم تصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة المناسبة لتلك المخاطر والاعتماد على أدلة رقابية كافية وملائمة للتحقق من صحتها وإثباتها بما يحد من المخاطر إلى حد مقبول. • تقييم نظام الرقابة الداخلية المتصل بالنظام المحاسبي والقوائم المالية وذلك بتحديد منجز المراجعة وتصميم إجراءاتها بما يتلائم وظروف البنك وليس بهدف إبداء رأي حول فعالية نظم الرقابة الداخلية. • تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والمبادئ والقواعد المحاسبية المستخدمة وتقديرات الإدارة الجوهرية إلى جانب العرض الكلي في القوائم المالية. 	<p>Mohamed Azrag & Cos محاسبين ومراجعين قانونيين ومستشارين إداريين ومقيمين</p> <p>محمد أزرق وشركاه</p> <p>2. القضايا القانونية المرفوعة ضد البنك أو التي رفعها البنك ضد أطراف أخرى في ظل الحرب تمثل القضايا القانونية المرفوعة ضد البنك أو القضايا التي رفعها البنك ضد أطراف أخرى إحدى المسائل الجوهرية التي ربما تستوجب عمل مخصصات.</p> <p>وفق الفئات الإدارية وتقرير مدير الإدارة القانونية بالبنك توجد مجموعة من قضايا مرفوعة من البنك ضد الغير وقضايا أخرى مرفوعة ضد البنك منها قضايا المسؤولين من البنك صل ليل مخصص بالغ 1,038,418 الف جنيه سوداني.</p> <p>3. الأبحاث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية في 31 ديسمبر 2024.</p> <p>بعد نهاية العام 2024 وحتى تاريخ اليوم 3 مايو 2025 (تاريخ تقرير المراجعة) وقعت بعض الأبحاث الجوهرية مثل: حرب السموات والطاع الثور الكوري التي ربما تؤثر سلباً على أداء بنك ويجلبا تم مسؤولية إدارة البنك</p> <p>إن مسؤولية إعداد وعرض هذه القوائم المالية بصورة علنية وفق ما تنص عليه معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ومعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) تقع على عاتق إدارة بنك فيصل الإسلامي السوداني بما في ذلك تصميم وتطبيق نظام الرقابة الداخلية بالبنك والمحافظة عليه فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة علنية وفقاً لما أعطاه هامة نسيباً ناتجة عن تجاوز أو خطأ متعمد واختيار السياسات المحاسبية المتلائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية المتعلقة في ظل هذه الظروف.</p> <p>مسؤولية المراجع القانوني:</p> <p>إن هدفنا كمراجعين يتمثل في الحصول على تأكيدات معقولة من أن القوائم المالية خالية وبصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن أخطاء أو عن خطأ وإصدار تقرير المراجعة الذي يتمثل رأياً إن التأكيدات المعقولة هي مستوى عظيم من التأكيدات وأن عملية المراجعة قد تمت وفقاً لمعايير المراجعة الدولية إلا أنها لا تضمن بأن المراجعة سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده وقد نشأ الأخطاء عن الأخطاء أو عن الخطأ ونعتبر هامة نسيباً بشكل فردي أو جماعي إذا كان من المتوقع تأثرها بشكل معقول على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين بناءً على تلك القوائم المالية كجزء من عملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية فبقينا نعرض التقرير المهني مستخدمين في ذلك الشك المهني طوال فترة المراجعة. كما نقوم بما يلي:-</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الهامة نسيباً في القوائم المالية سواء بسبب التمييز أو الغش أو الأخطاء وفي الإطار العام الذي نمت عليه معايير المراجعة الدولية وفق المنهجية التي يتبعها البنك في عمليات تقييم المخاطر ومن ثم تصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة المناسبة لتلك المخاطر والاعتماد على أدلة رقابية كافية وملائمة للتحقق من صحتها وإثباتها بما يحد من المخاطر إلى حد مقبول. • تقييم نظام الرقابة الداخلية المتصل بالنظام المحاسبي والقوائم المالية وذلك بتحديد منجز المراجعة وتصميم إجراءاتها بما يتلائم وظروف البنك وليس بهدف إبداء رأي حول فعالية نظم الرقابة الداخلية. • تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والمبادئ والقواعد المحاسبية المستخدمة وتقديرات الإدارة الجوهرية إلى جانب العرض الكلي في القوائم المالية.
<p>صافي الربح (الخسارة) بعد الزكاة والضرائب للعام 2024</p> <p>خلال عملية المراجعة وقد قمنا بالتحقق من وجود زيادة كبرى في صافي الربح من 20,435,964 الف جنيه سوداني في عام 2023 إلى 131,962,798 الف جنيه سوداني في 2024 بنسبة زيادة بلغت 546%.</p> <p>* والتحقق من ذلك تمت مراجعة الإيرادات ومراجعة مستندات المضاربات وفروقات العملة</p>	<p>صافي الربح (الخسارة) بعد الزكاة والضرائب للعام 2024</p> <p>خلال عملية المراجعة وقد قمنا بالتحقق من وجود زيادة كبرى في صافي الربح من 20,435,964 الف جنيه سوداني في عام 2023 إلى 131,962,798 الف جنيه سوداني في 2024 بنسبة زيادة بلغت 546%.</p> <p>* والتحقق من ذلك تمت مراجعة الإيرادات ومراجعة مستندات المضاربات وفروقات العملة</p>	<p>صافي الربح (الخسارة) بعد الزكاة والضرائب للعام 2024</p> <p>خلال عملية المراجعة وقد قمنا بالتحقق من وجود زيادة كبرى في صافي الربح من 20,435,964 الف جنيه سوداني في عام 2023 إلى 131,962,798 الف جنيه سوداني في 2024 بنسبة زيادة بلغت 546%.</p> <p>* والتحقق من ذلك تمت مراجعة الإيرادات ومراجعة مستندات المضاربات وفروقات العملة</p>